

الجهود الاقتصادية غير المنظورة لبعض الفئات بالريف المصرى "مشكلات نظرية ومنهجية فى تقديرها"

فوزى عبد الرحمن اسماعيل (*)

تقديم

يهدف هذا المقال الى مناقشة مشكلة من المشكلات التى تواجه القائمين على حصر النشاط الاقتصادى بالقطاع الريفى، وتقدير جهود الأفراد فى هذا القطاع، واسهاماتهم فى الدخل القومى، وينسحب ذلك على فئتى الأطفال والنساء، فالمسوح الاحصائية المستخدمة من قبل الأجهزة الرسمية قد صيغت فى ضوء بعض المعايير الاقتصادية التى تسقط من حساباتها اسهامات هذه الفئات بالرغم مما تبذله من جهود مكثفة فى مجال المنزل والحقل، والتى زادت بشكل كبير فى ضوء الواقع الاجتماعى والاقتصادى المتغير والذى يشهد الكثير من التفاعلات بالقرية المصرية كالتعليم والهجرة والحراك المهنى للذكور، يضاف الى ذلك ما يحيط بهذه المشكلة من مؤثرات ثقافية واقتصادية كمفهوم الدور والضوابط المفروضة على أداء بعض الأنشطة الاقتصادية، وطبيعة النشاط الاقتصادى ونمط الانتاج والتركييب الطبقي للمجتمع، وهى فى مجملها مؤثرات زادت من تعقيد أو صعوبة مشكلة تقدير اسهامات هذه الفئات أمام المسوح الاحصائية المستخدمة فى حصر هذه الجهود من قبل مؤسسات التعداد.

جدير بالذكر أن جزءا كبيرا من هذه المتغيرات يمكن اخضاعه للبحث والدراسة وادراكه بوضوح فى الواقع من خلال أساليب القياس الكمى، وعلى الجانب الآخر فهناك جوانب أخرى لا تقل فى

(*) د. فوزى عبد الرحمن اسماعيل ، مدرس بكلية البنات - جامعة عين شمس (قسم اجتماع)

أهميتها - وغير واضحة - يصعب الكشف عنها من خلال الوسائل الكمية المستخدمة في المحصر، لذلك فالأمر يحتاج الى معالجة منهجية لهذه المشكلة الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية، تتيح الاقتراب من الواقع ورصد أبعاد هذه الظاهرة في سياقها المتشعب.

ومن الملائم في هذه الآونة مراجعة الكثير من معايير التصنيف التي يتم على أساسها تقدير جهود بعض الفئات بالمجتمع الزراعى، كما يصبح من الملائم أن تتضافر مجموعة من المداخل المنهجية فى مراجعة هذه المشكلة، فالاقتصاد يمكن أن يقدم مساهماته فى هذا الصدد من خلال تحديد العديد من المفاهيم حول النشاط الاقتصادى، كما يمكن الاستفادة من مناهج علم الاجتماع من خلال ما تتيحه هذه المناهج من فهم متسع للخصائص الاجتماعية لأفراد المجتمع الريفى، والتي تعمل من جانبها على اخفاء ملامح هذه الجهود أمام المسوح الرسمية، كما يبدو فى هذا الصدد أهمية الاحصاء بوسائله الكمية ومعالجته للبيانات المتوفرة حول هذه الاسهامات.

يضاف الى ذلك ما يمكن أن تقدمه الانثروبولوجيا كمدخل منهجى يحقق الاقتراب من الواقع ورصده وفهمه بشكل أعمق.^(١)

وإذا كان هذا التضافر المنهجى بين التخصصات المتنوعة قد تأكدت فعاليته عند دراسة النظم الاقتصادية فى الدول الصناعية فإن الأمر يصبح أكثر الحاحا لاستخدامه فى فهم الأبنية الاقتصادية للقطاع الزراعى لمجتمعات العالم الثالث، لتمايز أنماط الاقتصاد بها وتعقدتها من جانب، ومن جانب آخر لما يزرخ به واقع هذه البلدان من تباين اقتصادى فى وعاء اجتماعى متقارب، هذا فضلا عن اختلاط النشاط الاقتصادى فيها بالعديد من المؤثرات التى تتجاوز نطاق الاقتصاد، وتجعل من الظاهرة الاقتصادية موضوعا معقدا فى بحثه بالنسبة لعلم الاقتصاد بمفرده، وذلك لاختلاط الظواهر الاقتصادية وتداخلها فى المؤثرات الاجتماعية والثقافية التى تلمس معالمها.

ملامح المشكلة فى مسوح واحصاءات القوى العاملة

تفاعلت مجموعة من العوامل بعضها اجتماعى وبعضها اقتصادى والبعض الآخر يتمثل فى العوامل الثقافية، يضاف الى ذلك قصور أدوات القياس المستخدمة فى تحديد اسهامات فئتي النساء والأطفال والجهود المبذولة من قبلهم فى الأنشطة الاقتصادية الزراعية بالحقل والأنشطة المساعدة لها

بالمنزلة، والمخلط الشائع فى مفاهيم العمل والتعطل والنشاط الاقتصادى فى مؤسسات التعداد الرسمى، تفاعلت كل هذه العوامل فى صياغة هذه المشكلة.

وترتب على ذلك وفرة من الاحصاءات الخاطئة والتقديرىات غير الموضوعية حول موقف أفراد المجتمع المصرى من النشاط الاقتصادى وظهر ذلك بجلاء شديد فى احصاءات السكان وموقفهم من النشاط الاقتصادى واسهاماتهم والتى يعكسها الجدول التالى:

جدول رقم (١)

نسبة مشاركة الذكور والاناث فى النشاط الاقتصادى ، مصر ١٩٤٧-١٩٨٩ (٢)

| السنة | مشاركة الذكور فى النشاط الاقتصادى % | مشاركة الاناث فى النشاط الاقتصادى % |
|-------|--|--|
| ١٩٤٧ | ٦٢,١ | ٦,٨ |
| ١٩٦٠ | ٥٥,١ | ٤,٨ |
| ١٩٦٦ | ٥١,٢ | ٤,٢ |
| ١٩٧٦ | ٥٢,٩ | ٩,٢ |
| ١٩٨٦ | ٥٨,١ | ١١,١ |

فمن الملاحظ أن النسب الواردة فى هذا الجدول حول اسهامات الذكور والاناث فى النشاط الاقتصادى لا تعبر عن الواقع، وإذا كانت كذلك بالنسبة للذكور فانها تفتقر الى الموضوعية تماما فى تقدير اسهامات فئة الاناث . وبشكل خاص من يؤدىن منهن أنشطة اقتصادية خارج الاطار المؤسسى أو العمل الرسمى . ويتأكد ذلك القول من خلال دراسة أجريناها فى احدى القرى المصرية (٣) وذلك لمقارنة الجهود التى تبذلها الاناث والأطفال فى الواقع ببيانات التعداد الرسمى والتى كانت كما هو مبين بالجدول التالى على مستوى قرية الدراسة .

محددات مستعارة للتصنيف طمست معالم اسهامات الأفراد بالمجتمع الريفى

من المعروف أن النشاط الاقتصادى ظاهرة اجتماعية يشكل مكوناتها الواقع الايكولوجى والثقافى المحيط بها، ومن ثم فالاختلاف قائم فى هذا النشاط طبقا للعديد من المتغيرات التى

جدول رقم (٢)

الحالة العملية للسكان (٦ سنوات فأكثر) قرية سنتماي ، مصر ، ١٩٧٦

| النوع | اجمالي السكان بالقرية الذين هم في الفئة ٦ سنوات فأكثر | يعمل لحسابه | صاحب عمل | عامل | يعمل لدى الاسرة بدون اجر | يعمل لدى الغير بدون اجر | متعطل سبق له العمل | متعطل جديد |
|--------|---|-------------|----------|------|--------------------------|-------------------------|--------------------|------------|
| ذكور | ٣٧٩٤ | ٦٤٧ | ١٤٥ | ١٣٦٥ | ٨٥ | - | ٤ | ٧٠ |
| اناث | ٣٥١٢ | ٢٥ | - | ٧١ | ٥ | - | - | ٣٨ |
| الجملة | ٧٣٠٦ | ٦٧٢ | ١٤٥ | ١٤٣٦ | ٩٠ | - | ٤ | ١٠٨ |

جدول رقم (٣)

السكان النشيطون اقتصاديا في مصر من عام ١٩٦٠-١٩٧٦

| السنة | اجمالي عدد الذكور | الذكور النشيطون اقتصاديا | اجمالي عدد الاناث | الاناث النشيطات اقتصاديا | اجمالي الافراد المعالون |
|-------|-------------------|--------------------------|-------------------|--------------------------|-------------------------|
| ١٩٦٠ | ١٢٩٩٢.٣٦ | ٧١٦٣٧٦١ | ١٢٨٤٨٧٥٣ | ٦١٨١٩٦ | ١٨٠٥٨٨٣٢ |
| ١٩٦٦ | ١٥٠٥٦٨٦٦ | ٧٧١١٨٤٠ | ١٤٧٩٠٢٧١ | ٦٢١٨٩٣ | ٢١٥١٣٤٠٤ |
| ١٩٧٣ | ١٧٧٠٣٦٠٠ | ٨٧٢٧٨٠٠ | ١٧٣٨٨٢٠٠ | ٥٩٣١٠٠ | ٢٥٨٢٤٩٠٠ |
| ١٩٧٥ | ١٨٩٤٤٠٠٠ | ٩٧٢٢٠٠٠ | ١٨٥٩٨٠٠٠ | ٧٩٥٠٠٠ | ٢٧٠٢٦٠٠٠ |
| ١٩٧٦ | ١٨٥٧٩٦٥١ | ١٠٠٥٣٥٤٧ | ١٧٩٣١١٩٨ | ٩٨٣٥٤٦ | ٢٥٤٧٣٧٥٦ |

تشكل على أرض هذا الواقع، بيد أن الافتراضات الاقتصادية الكلاسيكية المبكرة قد أسهمت فى صياغة بعض التعميمات فى هذا الصدد حول خصائص الظواهر الاقتصادية، وعمومية المسمى نحو النشاط الاقتصادى فى كافة المجتمعات، وظلت هذه الآراء بمثابة توجهات فكرية تحدد فهم العالم الغربى وتشكله تجاه مجتمعات العالم الثالث بالرغم من التباين بينهما، وفى غضون ذلك الفهم قدم العالم الغربى الكثير من الأفكار الى العالم الثالث لمواجهة مشكلاته التى لم تكن غالباً تلام خصوصيته.

فالأفكار الكلاسيكية قد افترضت ضمناً أن جميع استهلاك العمال هو من السلع التى ينتجها السوق، وأن هذا الافتراض لا يأخذ فى الاعتبار جهود النساء بالمنزل، وهو بذلك يطمس العلاقة بين العمل المنزلى والانتاج من أجل الربح، ونحن نعلم أن مجتمعات العالم الثالث أو الغالبية العظمى منها تتعايش فيها عناصر لأنماط الانتاج غير الرسمية مع السوق الرسمية عندئذ يصبح هذا الافتراض أكثر تضليلاً، ومن جانب آخر فقد أدى التغلغل الرأسمالى فى هذه المجتمعات الى حراك مهنى للذكور فى مجال الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية، وأفسح المجال فى اطار ذلك التحرك لمساهمة النساء، أو بعبارة أخرى تحملت النساء تبعه الانتاج من أجل الاستهلاك وانتاج السلع الصغيرة والتجارة الصغيرة.

وبرغم أن جزءاً كبيراً من هذه الأفكار الاقتصادية قد خضع للمراجعة فى موطن نشأته إلا أننا نجد أن تأثيرها بات غائراً فى أبنية العالم الثالث بل ويمثل توجهات فكرية أساسية وذلك فى ظل الظروف التاريخية التى شكلت نمط العلاقة بينهما. وفى طيات هذه العلاقة وفدت هذه الأفكار واستمرت لتجسد ملامح الانفصال بين الواقع الاجتماعى فى كثير من مجتمعات العالم الثالث وبين الأطر الفكرية التى توجهها ولم تسهم بذلك فى حل المشكلات التى تعاني منها هذه المجتمعات بل زادت تعقيداً.

ومثلاً لذلك ما يحدث عند تقييم جهود الأفراد وأسهماتهم الاقتصادية فى المجتمع المصرى وفى القطاع الريفى بوجه خاص، واعتبار الأجر محدداً هاماً للتصنيف وهو محدد صيغ فى ظل اقتصاد ذى طبيعة خاصة، وتم استعارته واستخدامه باطلاق ودون محاولة فحصه فى الواقع، وبسبب اختلاف طبيعة الاقتصاد والأهداف التى يسعى إليها فى كل من النمطين (الصناعى والزراعى) أسهم

هذا المعيار المستخدم فى التصنيف فى اسقاط الكثير من الجهود التى يبذلها الأفراد خارج الحدود المؤسسية، وهى فى مصر وان كانت تتنوع ما بين الريف والحضر الا أن القطاع الزراعى يزخر بهذا التنوع وبين فئتى الاناث والأطفال بشكل خاص، وبين بعض الفئات التى تقضى وقتا وتنفق جهدا فى مزارعها من الذكور أيضا. (٤)

وجدير بالذكر أن تتبع نشأة التصنيفات الخاصة بتقدير اسهامات الأفراد فى النشاط الاقتصادى والتى تستخدمها المؤسسات الرسمية فى مصر، يفصح عن جذور التأثيرات التى أشرنا اليها سلفا، والتى توجه المؤسسات الدولية العاملة فى هذا المضمار كمنظمة العمل الدولية ILO حيث تتولى صياغة هذه التصنيفات وفق أسس ومعايير محددة تشد توحيدها على مستوى الدول الأعضاء ومنها مصر.

ف نجد خيرا ما عند تحديد مفهوم العمل فى تعريفات سنة ١٩٣٨ قد استبعدوا العمل المنزلى المريح من الأنشطة الاقتصادية، وفى الوقت ذاته اعتبروا أن أداء أفراد الأسرة فى مساعدة رب الأسرة فى عمله نشاط مريح، حتى ولو كان العائد من هذا العمل غير مباشر على هؤلاء الأفراد. (٥)

معنى ذلك أن أفراد الأسرة اذا ما قاموا بأعمال منزلية كجلب المياه وتخزين المحصول وتجهيزه للاستخدام الأسرى وتربية الطيور فانهم بذلك يؤدون أنشطة خارج دائرة التصنيف المتفق عليه الا أنهم اذا ما ساعدوا رب الأسرة فانهم يندرجون تحت فئة الأفراد الذين يؤدون أنشطة للأسرة بدون أجر، ومبرر ذلك بالنسبة للفئة الأولى من الأنشطة أن أفراد الأسرة عندما يبذلون هذه الجهود فى اطار الأسرة فانهم لا يؤدون أنشطة مولدة للدخل وفقا لافتراضات الاقتصادية الكلاسيكية التى ترى أن معظم استهلاك الأفراد هو من السوق، وهى افتراضات تسقط من الحساب عمل الاناث بالمنزل وبشكل خاص الذى يبذل فى اطار وحدات المعيشة وبدون أجر، وكذلك جهود الذكور فى المزارع ذات النطاق المحدود والتى تبذل فيها هذه الجهود للاستهلاك العائلى، وكذلك أنشطة الأطفال، ومن جانب آخر فان هذه المحددات تطمس العلاقة بين الجهود التى تبذل فى اطار وحدة المعيشة للاستهلاك وتلك التى تبذل فى نفس الاطار من أجل الربح أو للحصول منها على عائد نقدى، وما أكثر هذه الجهود وتنوعها، وان كانت هناك بعض الآراء التى تعتبر أن هذه الأنشطة غير مريحة لأنها تتم من أجل استخدام مفهوم "تكلفة الفرصة"، ونحن أميل الى الرأى الثانى باعتباره أقرب الى الموضوعية فى حساب الانتاج

المنزلى وغيره من الأنشطة التي تندرج تحت قيم الاستعمال، لتحويلها الى قيمة سوقية حتى لا تغفل هذه الاسهامات الهامة والكثيفة بحجة أنها غير مدفوعة الأجر، وبالتالي تجحف حقوق من يؤدونها.

مبررات حدوث المشكلة

لقد شهد عام ١٩٧٦ محاولات جادة لمناقشة التصنيفات التي يحدد على أساسها موقف أفراد المجتمع على الصعيد العالمى، وكمحصلة لذلك تبلورت مجموعة من التعريفات التي حاولت تلاقى أوجه القصور فى التعريفات السابقة التي صيغت فى عام ١٩٨٠ كما نوقش فى ثنايا هذه الجهود العوامل التي أدت الى انخفاض التقديرات فى احصاءات العالم الثالث بشأن جهود بعض الفئات وبشكل خاص الاناث والأطفال، والتي أرجعتها مناقشات منظمة العمل الدولية الى عدة أسباب منها: (٦)

١ - اعتبار معيار الوقت المنقضى فى النشاط الذى يبذله الشخص محددًا هاما فى التصنيف، والذى يتطلب استمراره فى العمل ثلث الساعات العادية على الأقل، وفى هذا السياق المعقد للقياس تصبح الحدود الفاصلة بين التصنيفات حول العمل الأسرى غير مدفوع الأجر والعمل المنزلى حدودا غير واضحة ويصعب تحديدها، ويترتب على ذلك الانخفاض الذى تظهره الاحصاءات الرسمية بالنسبة لاسهامات الاناث وعمال الزراعة والأطفال فى الأنشطة الاقتصادية بمجتمعات العالم الثالث.

٢ - عند تصنيف الأفراد فى قوائم الأنشطة الاقتصادية وإجراء المسوح فى الواقع على أساس هذه التصنيفات تظهر مشكلات متنوعة منها أن اتجاهات بعض الأفراد تكاد تكون راسخة حول مفهوم الدور وبشكل خاص بالنسبة للاناث والأطفال، اذا ما تجاوزوا فى أداء الأنشطة أدوارهم التقليدية فنجد الأفراد يصرون على وضعهم أى وضع هذه الفئات فى أدوارها التقليدية، وتبدو هذه المشكلة أكثر وضوحا فى مجال الأنشطة الزراعية، حيث لا يبلغ الأفراد عن هذه الجهود التى يعتبرونها اضافية ولا يجب الإبلاغ عنها لعدم أهميتها.

٣ - تداخل بعض الأنشطة الاقتصادية التى تزدى داخل المنزل من أفراد الأسرة فى الاقتصاد الزراعى أو الريفى، فأحيانا يتم تصنيع الكثير من الأشياء داخل البيت، وتسويقها أو بيعها لأفراد المجتمع كما يحدث فى منتجات الألبان.

وحول مبررات حدوث هذه المشكلة ترى د. علياء شكرى من خلال بحث اجرى فى هذا
الصدد: (٧)

- أن مسح القوى العاملة تتسم بالقصور وبشكل عام حول حقيقة اسهامات المرأة وعمالها.
- أن الدراسات المسحية التقليدية للقوى العاملة لا تمدنا ببيانات ذات دلالة من هذه الزاوية أيضا.
وكذلك هناك بعض الأسباب المنهجية وراء ذلك كقصر المدة الزمنية التى يستند اليها المسح،
والغموض واللبس الذى يكتنف الكثير من المفاهيم المتصلة بهذا الموضوع، كمفهوم العمل
والتعطل. والعمل المأجور والنشاط الاقتصادى، الى غير ذلك من تعقيدات تدخل فى مجال
الحديث عن سوق العمل الرسمى وغير الرسمى.

- يضاف الى ذلك نوعية المادة العلمية والمعلومات التى يتم الحصول عليها فى اطار المؤسسات
المسحية التقليدية اذ أنها ذات طبيعة خاصة فهى معلومات تعتمد على الاستجابات اللفظية التى
يقرها أفراد العينة، وقد تكون فى كثير من الأحيان غير معبرة عن الواقع، كما أنها تركز على
الكم فى المقام الأول.

كما يلخص "ريتشارد انكر" (٨) المشكلة فى أن الباحثين كثيرا ما يسيئون تفسير المعنى
المقصود من التعبيرات المستخدمة فى المسوح أو فى الحصر أو التعداد مثل وظيفة Job أو عمل
Work أو نشاط اقتصادى Economic Activity فهذه المسميات تشير الى دلالات تختلف
فى مفهومها وفقا للاطار الثقافى والاجتماعى الذى يجرى فيه الحصر أو التعداد.

ومثالا لذلك اذا سئل أحد الافراد فى الريف المصرى عن الوظيفة أو العمل يتبادر الى ذهنه
العمل الرسمى أو المؤسسى، ولا يعتبر ما هو غير ذلك عملا.

ان المحددات التى تستخدم للتصنيف من قبل مؤسسات التعداد هى محدثات مستعارة لا
تتنق وواقع المجتمع الريفى ومن ثم فقد أسهمت فى طمس معالم هذه الظاهرة.

يضاف الى ذلك أن جامعى البيانات الرسمية هم أفراد من المجتمع ويحملون نفس الخصائص
الثقافية التى أسهمت فى حدوث الخلط والتحيز، وغير ذلك من المبررات منها على سبيل المثال أن
أفراد القرية عند ادلائهم باستجابات حول ما يوجه اليهم من أسئلة عن النشاط الاقتصادى يفترضون

أن الباحث المكلف بإجراء المحصر قادم من خارج مجتمع القرية ولن يطول بقاؤه كثيراً فيها، إذن فبالإمكان أن يقدم له الأفراد الكثير من الاجابات التى تحمل نمطا معياريا حول الأدوار التى يؤديها الأفراد، ومنها أن المرأة لا تشارك فى أنشطة الحقل وأن مكانها هو البيت، وأن الذكور لا يؤدون من الأنشطة الا ما يتعلق بمجال الحقل وغير ذلك من الاجابات التى تنطوى على قدر كبير من التضليل.

مبررات ترجع الى العوامل الثقافية كما يعكسها الواقع بالمجتمع الريفي

وتكمن هذه المبررات فيما تلعبه التنشئة الاجتماعية وما تسهم به فى تقديم صياغات غير واقعية لأدوار الذكور والاناث بمجتمع القرية المصرية، وغير ذلك من القيم المعيارية فى كثير من جوانب العمل والتى قد لا تتطابق كثيراً مع الواقع، وتقف هذه القيم حائلا أمام رصد الواقع الاقتصادى أو أمام الوقوف على اسهامات الذكور والاناث فى القرية، كما تظهر الأنماط المعيارية للأدوار والتى يحفظها أفراد المجتمع الريفي عن ظهر قلب ومزوداها أن هناك حدودا فاصلة بين أدوار الذكور والاناث، ولا يتجاوز الأطراف هذه الحدود، وكأنها تسير وفق منظومة مرتبة ترتيبا صارما وبشكل واضح، الا أن الأمر ليس كذلك، اذ يلاحظ أن هذه الصياغة المعيارية للأدوار الاقتصادية يحملها الأفراد بالمجتمع الريفي فى ذاكرتهم وتقدم لجامع البيانات، الا أن الواقع يفصح عن تجاوزات فى تلك الأنماط المعيارية التى صيغت فى غضون عمليات التنشئة الاجتماعية لنجد الكثير من الأدوار الاقتصادية التى تؤديها الاناث خارج اطار منظومة القيم المتعلقة بتحديد الأدوار للذكور والاناث والعكس كذلك، وقد أسهم فى حدوث ذلك التجاوز ما تشهده القرية المصرية من تغيرات اقتصادية واجتماعية فى غضون موجات الهجرة وما طرأ على سوق العمل الزراعى وما أحدثه التعليم من حراك للمهن.

ومن الملاحظ أن الاطار القيمي الذى صاغ هذه الأنماط المعيارية حول الأدوار الاقتصادية هو نفسه الذى أسهم فى تجاوزها عندما دعت الحاجة الى ذلك، ومن ثم يصبح من الملائم الوعى بهذه الأبعاد الثقافية التى تسهم فى صياغة الأدوار للقائمين على عمليات المحصر السكانى حتى لا يجمعوا من البيانات ما يعتمد عن الواقع والموضوعية.

المكانة وطبيعة الجهد المبذول فى النشاط الاقتصادى وصعوبات أخرى أمام القياس

الكى للنشاط الاقتصادى

تبدو العلاقة بين المكانة والجهد المبذول فى النشاط الاقتصادى من خلال ما تؤديه القيم الثقافية فى مجتمع القرية، حيث تلعب هذه القيم دورها بشكل كامن فى تنحية الاناث أو ابعادهن عن الأدوار الاقتصادية ذات العائد النقدى ليستأثر بها الذكور فى سياق من المبررات المتنوعة التى تدعمها هذه القيم، وبرغم أن المكانة تتشابهك محدداتها وتتعدد بشكل يتجاوز حدود الأدوار، الا أنه من المفيد مناقشة المكانة فى اطار الجهود التى تبذل داخل مجتمع القرية بهدف الكشف من خلالها على ما تسهم به من غموض فى واقع النشاط الاقتصادى أمام أدوات القياس الكى والتى تتعثر دائما فى رصد هذه الأبعاد الكامنة.

فالملاحظ للأشطة الاقتصادية بالقرية المصرية أن الذكور قد استأثروا بالأعمال المؤسسية، وتلك التى تدر عائدا نقديا واضحا كالهجرة الى الخارج وادارة الأنشطة الانتاجية كالتجارة فى المحاصيل، وادارة الجارات والمعدات التكنولوجية المستخدمة فى العمل الزراعى، وفى اطار هذه الجهود تخلو ساحة العمل الزراعى التقليدى من الذكور وتصبح من مهام الاناث والأطفال، وفى الوقت ذاته ينكر أفراد المجتمع ذلك التحول أو قد لا يكونوا على وعى به، وعند اجراء المسوح الاقتصادية لتحديد الأدوار من قبل القائمين على الحصر السكانى يسقط الذكور الأدوار الجديدة التى استحدثت بالعمل بالقرية لأن استبيانات الحصر غالبا ما لا يكون بها متسع لاستيعاب هذه الأنماط الجديدة من جانب، وذلك خوفا من الأعباء الضريبية، ومن جانب آخر تظل أدوارهم مقترنة بتلك الأدوار التقليدية التى تضطلع بها الاناث، وتسقط اسهامات الاناث والأطفال وتظل مرتبطة بالمنزل ورعاية الأطفال وهى أنشطة لا تندرج ضمن الأنشطة الاقتصادية. وبذلك يصبح الترتيب القيمى وفقا للاطار الثقافى الذى تتشكل فيه الأدوار الاقتصادية للذكور والاناث مستمرا بحيث يجعل الذكور فى مكان الصدارة أو القوام، والاناث فى مرتبة تالية من حيث الجهود التى يبذلنها، ويتسق ذلك ورغبة المجتمع الريفى المعلن أو غير المعلن، ويصبح ادراك الواقع من خلال هذا التوجه من الأمور الصعبة أمام القائمين على حصر النشاط الاقتصادى.

متغيرات اجتماعية أخرى أسهمت فى تجسيد المشكلة

الهجرة الريفية :

وتأتى الهجرة فى مقدمة هذه المتغيرات باعتبارها ظاهرة اجتماعية انتشرت بالمجتمع المصرى، وأسهم فى تغذية هذه الظاهرة قطاعات مختلفة كما كان للقطاع الزراعى نصيب كبير منها، وقد أسهمت هذه الظاهرة فى امتصاص أعداد كبيرة من سوق العمل الزراعى بالقرية فى سنوات متباعدة، والذي كان يستأثر به فى الغالب الذكور من أبناء القرية. وترتب على الهجرة أن أصبح المجال متاحا لاشتراك الاناث والأطفال فى الأنشطة الاقتصادية فى مجال الزراعة على اختلافها وصعويتها، وبعد أن كان اشتراك الاناث يقتصر على بعض الأنشطة التى تتلائم وقدراتهن، تجاوز اشتراكهن الحدود المعيارية، ولم تعد اسهاماتهن تقف عند تلك الحدود، كما لم يعد اشتراكهن يتم على استحياء كما كان، وبشكل خاص من الاناث بالمستويات الطبقيه الوسطى، وساعد على ذلك عدة اعتبارات منها احساس الذكور بالقرية أن العمل الزراعى لم يعد محققا للطموح الذى ظهر فى ضوء المتغيرات العامة التى يمر بها المجتمع المصرى، كافتتاح المجتمع على روافد التأثير العالمية المتنوعة، وانفتاح القرية كجزء من المجتمع وما أصابها من هذه المؤثرات، بحيث أصبحت القرية جزءا من النظام العالمى، أو بالأحرى تسللت اليها التأثيرات من خارج الحدود الاقليمية للمجتمع المصرى، وتركت هذه التأثيرات بصماتها على الانتاج والاستهلاك فيها، على نمط الحياة، وعلى رؤية أبناء القرية وتطلعاتهم، ومن الواضح أن هذه المؤثرات قد لاقت صداها بالقرية المصرية لأنها كانت مهيأة لاستقبالها، فالقرية المصرية ظلت وما زالت تعاني من مشكلات تاريخية مزمنة، والأفراد فيها يتطلعون الى مخرج من هذه المشكلات، فالسكان فى زيادة مستمرة، والأرض الزراعية محدودة النطاق، بل وتتآكل فى الاستثمارات غير الزراعية، وقد وجد الأفراد ممن أتاحت لهم فرصة الهجرة أنها ملاذ من هذه المشكلات، كما ينعكس تأثير الهجرة على موقف هؤلاء المهاجرين بعد عودتهم الى القرية كتعففهم عن الاشتغال بالزراعة، واستحداث أنشطة أخرى قد تكون ذات صلة بالعمل الزراعى أو غير ذلك، وهذه المتغيرات تحتاج الى أن توضع نصب أعين القائمين على رصد الجهد والأدوار الاقتصادية بمؤسسات التعداد والمسوح الاحصائية، والتى ما زالت تنظر للنساء والأطفال باعتبارهم من الفئات التى لا تعمل أو أن أنشطتها محدودة النطاق لا تتجاوز المنزل بالنسبة للاناث وبعض الأعمال المساعدة

بالنسبة للأطفال، معنى ذلك أن هذه المؤثرات الجديدة بالقرية تحتاج الى صياغة محددات للتصنيف أكثر ملائمة للتغيرات الجديدة فى مجال المشاركة بالأنشطة الاقتصادية بالقرية، فاستعارة محددات للتصنيف من اطار ثقافى واجتماعى واقتصادى مغاير يسهم بدوره فى تعميق هذه المشكلة، يضاف الى ذلك أن ما تشهده القرية من تنوع فى الأنشطة بجانب أنشطة الزراعة يحتاج الى رصد دقيق يتجاوز وسائل التصنيف الاقتصادى المستخدمة فى الأنشطة التقليدية التى ظلت القرية تؤدبها لسنوات طويلة.

التعليم :

التعليم هو الآخر يعد من المتغيرات الفعالة بالقرية المصرية والتى أحدثت حراكا مهنيا كئيفا بين أبناء الريف المصرى، فقد وجد فيه أبناء المجتمع الريفى مخرجا يمكن أن يفسح مجال النشاط الاقتصادى الذى ضاقت به القرية اثر تعاقب الأجيال عليها فى اطار فيزيقى محدود وأدى ذلك الى تطلع أبناء القرية ممن تعلموا الى شغل الوظائف المؤسسية والحكومية تاركين بذلك نشاط الزراعة، وقد يحدث أن يتخذ هؤلاء المتعلمون من القرية مقرا لاقامتهم فى ظل مشكلات الاسكان بالمناطق الحضرية القريبة من أعمالهم، عندئذ يترددون بشكل يومى على القرية، وينفصلون بشكل تدريجى عن العمل الزراعى أو يؤدون بعض الأدوار المحدودة فى مجال العمل الزراعى، ولذلك فالملاحظ لحقول القرية أثناء النهار يجد النساء أكثر مشاركة فى هذه الفترة، بسبب انشغال الرجال فى وظائفهم وعندما ينتصف النهار يعود الرجال من وظائفهم ويتسلم بعضهم مهام العمل من الاناث، وفى هذا السياق المتغير للقرية المصرية يصبح من المتوقع فى غضون السنوات القليلة القادمة. وإذا ما استمر التغير بمعدله الذى يسير عليه، أن تتعرض مهنة المزارع الذى يضطلع بدور العمل الزراعى فحسب الى الانقراض، وهو الأمر الذى يجب أن يتنبه اليه المشتغلون فى مجال المؤسسات الرسمية للتعهد بمصر، حتى تقترب جهودهم من الواقع وتعبر عنه.

متغيرات أخرى أسهمت فى حدوث المشكلة

وتأتى فى مقدمة هذه المتغيرات أدوات القياس الكمى المستخدمة وقصورها فى رصد الواقع، ومن هذه الأدوات على سبيل المثال الاستبيان والاستقصاء، فالواقع حافل بالكثير من التفاعلات والأدوار الاقتصادية للاناث والذكور والتى تنوعت فى اطار ذلك الواقع كما سبق أن أوضحنا، الا أن

سكان القرية عندما يسألون بشكل مباشر من قبل القائمين بالحصص السكاني أو المسوح الاقتصادية التي تستخدم فيها هذه الوسائل الكمية، فانهم في تلقائية يستقون تماما أدوار الاناث والأطفال ويقصرون دور الاناث على المنزل، أو يقال أنهن ربات بيوت، ولا يوجد غالبا في التصنيفات الرسمية حيز لربات البيوت أو لاسهاماتهن الاقتصادية، ومن ثم تنطوي هذه الاجابات على قدر كبير من البعد عن الواقع، فقد يتصور القادم الى مجتمع القرية ليوم واحد أو في زيارة عابرة أن ما يذكره أو يقرره أفرادها في هذا الصدد هو أمر صادق، فليس هناك ما يدعو الى تغيير الحقائق من قبل أفرادها، وقد يسجل هذه الأقوال أو الاستجابات أو الكثير منها والذي يتوافق مع صياغات هذه الوسائل عن طريق السؤال المباشر، وبشكل خاص اذا كانت الفرصة غير متاحة أمامه للتأكد بنفسه من طبيعة النشاط والأفراد الذين يشاركون فيه، وهذا ما أظهرته دراسة قمنا بها حول هذا الموضوع، واستخدمت الاستبيان لمعرفة الأنشطة التي يسهم فيها أفراد القرية فجاءت النتائج أن ٩١٪ من الاستجابات تؤكد أن نساء القرية لا يعملن فهن ربات للبيوت و ٩٪ فقط هن اللاتي يشتغلن في أعمال حكومية أو رسمية، أى أن مفهوم العمل مرتبط في أذهان سكان القرية بالعمل الرسمي فقط، وتتسق هذه البيانات في عدم دقتها مع بيانات التعداد حول القرية ذاتها والتي سبق ذكرها في الجدول رقم (٢) من هذا المقال.

ملاحظات عامه حول الجهود الرسمية التي يتم في ضوئها حصر اسهامات الأفراد بالقطاع الزراعى (٩)

- ١- لا تعكس الاحصاءات الرسمية حول السكان وموقفهم من النشاط الاقتصادي جهود الاناث والأطفال في الريف بشكل عام حيث تنخفض نسبتهم في المشاركة بشكل ملحوظ كما هو في التعدادات الرسمية.
- ٢- لم يرد في بنود التصنيف في الجزء الخاص بالعاملين في مجال الزراعة والحيوان وصيد البر والبحر ما يشير الى جهود الاناث - والأطفال - في الاحصاءات الرسمية، وكل ما ورد في الاحصاءات الرسمية عنهن أنهن متفرغات لأعمال المنزل، وهذا التحديد لا يعكس بصدق المشاركة الفعلية في الواقع بالنسبة للمجتمع الريفي. واذا كان هذا التحديد معبرا بالنسبة للاتات بالمجتمع الحضري فإنه لا يصدق عليهن بالمجتمع الريفي الذي تؤدي فيه الاناث بجانب اعمال البيت

أعمالاً أخرى بالحقول، كما أن أنشطة المنزل ليست كلها غير ذات قيمة اقتصادية بل منها ما يوجه إلى السوق مباشرة.

٣- تحتاج أدوات الحصر المستخدمة فى التعدادات وبنود التصنيف أن تضم بجانب المهن المدرجة لها مجموعة أخرى من الأنشطة التى تلائم طبيعة الاقتصاد الريفى والتحويلات التى تشهدها القرية المصرية، ولكى يتحقق ذلك بشكل موضوعى يتطلب الامر تحليل الأنشطة والأدوار والجهود التى يؤديها الذكور والاناث وذلك فى سياق الوحدة المنتجة وهى الأسرة، وفى ضوء المتغيرات المختلفة التى توجه النشاط كالمستوى الطبقي، ونوع الانتاج، وحجم الأسرة، والتعليم وسوق العمل.

٤- أسهمت وسائل القياس المستخدمة فى الحصر السكانى حول النشاط الاقتصادى وأسهمات الأفراد بالقطاع الريفى فى احداث فجوة كبيرة بين البيانات الاحصائية عن قوة العمل المتاحة بالريف المصرى بين الفئات العمرية من (٦ - أقل من ٦٥) وبين القوى العاملة التى تسهم فى الانتاج الفعلى من منظور الحصر، ويكون محصولها ارتفاع فى معدل البطالة لبعض الفئات على مستوى الاحصاءات والبيانات، ويعكس ذلك قصورا فى أدوات الحصر واعتمادها على معايير غير موضوعية فى التصنيف وفى تحديد الاسهامات الاقتصادية من قبل الأفراد بالمجتمع الزراعى، والتى تتخذ معيار الوقت الذى يجب أن يقضى داخل النشاط أو فى أداء النشاط لكى يعتبر الفرد يؤديه، أو عامل استمرارية أداء النشاط على مدار العام، أو غير ذلك من المحددات التى ذكرناها من قبل كقابلية النشاط للتسويق لتحديد قيمته الاقتصادية أو التسويقية.

٥- يفرق التصنيف بين فلاح متخصص فى زراعة المحاصيل الحقلية وآخر غير متخصص، ويقصد بالمتخصص ذلك الشخص الذى يقوم بزراعة الحنظل والفاكهة والنباتات العطرية ونباتات الزينة ويقوم بتربية الدواجن والحيوانات فى نطاق متسع، ولكن الملاحظ لشكل الانتاج المعاصر للقرية المصرية أن ذلك التنوع الانتاجى قد أصبح يتم فى اطار وحدات المعيشة التى أصبحت فى ضوء المتغيرات الجديدة تجمع بين ما أطلق عليه التصنيف بالانتاج المتخصص والانتاج غير المتخصص، حيث تقوم الأسرة الواحدة بزراعة جزء من أرضها بالفاكهة وجزء آخر بالحضروات، بالإضافة الى المحاصيل التقليدية الأخرى، علاوة على تربية بعض حيوانات للتسمين أو الدواجن وذلك بهدف التجارة، ومن الشائع أن نجد بعض وحدات المعيشة فى القرية تجمع بين هذه الأنماط الانتاجية كلها، وهنا تظهر مشكلة لا يحسمها التصنيف بشكله المتبع وهى كيفية الفصل عند اجراء

المسوح الاحصائية بين الأفراد الذين ينتجون انتاجا متخصصا وغيرهم ممن لا ينتجون انتاجا متخصصا، فاذا كان المعيار هنا هو طبيعة الانتاج، فالملاحظ أن القرية المصرية تشهد ذلك التنوع المتباين في الوعاء الأسرى الواحد، واذا كان المعيار هو حجم الانتاج فان ذلك ايضا يسقط من حيز المحصر جزءا كبيرا من المنتجين الصغار داخل القرية وبشكل خاص أولئك الذين يزرعون أو يمارسون هذه الأنشطة في اطار محدود، واذا كان المعيار هو الانتاج للاستهلاك الذاتى أو للسوق فان الأمر يزداد تعقيدا لأن الكثير من وحدات المعيشة بالقطاع الريفى تزدى لتحقيق الهدفين معا دون فصل واضح.

بعض البدائل المنهجية المقترحة

مسوح استخدام الوقت : Time Use Surveys (*)

شاعت مسوح استخدام الوقت فى الآونة الأخيرة كبدائل منهجية لحصر بعض جهود الأفراد وأسهماتهم الاقتصادية فى مجتمعات العالم الثالث من قبل بعض الباحثين كمحاولة منهم للتغلب

(*) المزيد من التفاصيل حول استخدام الوقت كأسلوب فى حصر اسهامات الأفراد الاقتصادية يمكن الرجوع الى:

علياء شكرى فى: دراسة المرأة فى الريف والحضر (مرجع رقم ٧) ، وقد اجريت هذه الدراسة بحفاظتى الفيوم والقاهرة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومركز بحوث التنمية والتكنولوجيا بجامعة القاهرة، وقد اعادت هذه الدراسة طرح الكثير من المفاهيم المستخدمة فى الدوائر الرسمية حول المشاركة فى النشاط الاقتصادى، ومن هم الأفراد النشيطون اقتصاديا من منظور التعدادات والاحصاءات الرسمية، كما كشفت الدراسة من خلال ذلك الأسلوب المنهجى فى حصر النشاط عن الاسهامات المتنوعة التى تبذلها النساء فى مجال الحقل والمنزل وغير ذلك من الأنشطة التى لا تدرجها مسوح السكان لعدم ملائمة التصنيفات المستخدمة فى هذه الأنشطة.

وقد تناولت الباحثة فى هذه الدراسة اسهامات مجموعة من الأسر فى مجتمع نيبالى، واوضحت فى الهدف من اجرائها لهذه الدراسة انها تسمى لصياغة مؤشرات واقعية لقياس جهود واسهامات بعض الفئات كالنساء والأطفال فى الأنشطة الاقتصادية لأن الاحصاءات الخاصة بذلك فى الدول النامية تحتاج الى مراجعة دقيقة بسبب الانخفاض الواضح فى معدلات مشاركة النساء باحصاءات السكان.

وكذلك يمكن الرجوع حول هذا الموضوع الى كتاب المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث تأليف: ريتشارد انكر وترجمة علياء شكرى وآخرين (مرجع رقم ٨) وعلى وجه التحديد الفصل الثالث والذي يناقش تقسيم وقت المرأة وعلاقته بالخصوبة .

على مثال الوسائل المستخدمة فى حصر الأفراد واسهاماتهم الاقتصادية، فقد استخدمتها الباحثة مينا اشاريا Meana Acharya^(١٠٠) فى قرى نيبال عندما تعثرت برامج التخطيط فى هذه القرى والتي كانت قد تأسست على افتراض خاطىء مؤداه ان سكان هذه القرى يمتلكون فائضا من الوقت يحتاج الى استغلال، وجدير بالذكر أن الاستراتيجية العامة التي تم التخطيط على أساسها كانت قد بنيت على أساس الاحصاءات الرسمية المتاحة حول اسهامات الأفراد فى الأنشطة الاقتصادية بمجتمع نيبال. كما استخدمتها الباحثة علياء شكرى فى دراسة رائدة حول اسهامات المرأة بالريف المصرى، حيث أعادت من خلال هذه الدراسة طرح الكثير من المفاهيم المستخدمة فى الدوائر الرسمية حول المشاركة فى النشاط الاقتصادى ومن هم الأفراد النشيطون اقتصاديا من منظور التعدادات والاحصاءات الرسمية، كما استخدمت هذه المسوح ايضا الباحثة كيت يونج^(١١) Kate Young فى دراستها حول تقسيم العمل على أساس النوع من مجتمع او كسكا بالمكسيك، ويتضمن هذا الأسلوب حسابات تفصيلية لكل فرد من أفراد وحدة المعيشة، ولكل نشاط من الأنشطة التي يؤديها، وكذلك تفاصيل أخرى توضح ما اذا كان هذا النشاط للسوق أم للاستهلاك، كما هو موضح بالنموذج ، ولقد تأكدت فعالية هذا الأسلوب المنهجي فى تلاقى الكثير من عيوب الأدوات المنهجية الأخرى والتي تستخدم الأسئلة المباشرة. وعلى الجانب الآخر يمكن من خلال هذا الأسلوب تلاقى المؤثرات الثقافية التي تقف حائلا أمام كشف الحقائق فى الواقع، كما تتميز قوائم استخدام الوقت بإمكانية رصد وتسجيل النشاط الاقتصادى للأفراد فى توقيتات مختلفة أثناء اليوم الواحد والأسبوع والشهر والسنة، فهناك أنشطة تتم بشكل يومى أو بشكل دائم ومنتظم وهناك أنشطة تتم كل عدة أيام وغير ذلك فهناك من الأنشطة الاقتصادية ما يؤدي بشكل أسبوعى أو نصف شهري أو كل شهر وهذا التحديد يضع الحقائق فى نصابها ويحدد فترات ذروة النشاط بالمجتمع الريفي وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية المنزلية أو تلك التي بالحقل كما يتم تسجيل النشاط أمام الفرد الذي يؤديه أو يقوم به بشكل أساسى وكذلك من يساعده فى ذلك.

ويرغم تلك الايجابيات التي اقترنت باستخدام ذلك الأسلوب المنهجي الا أن هناك العديد من الصعوبات والمعاذير التي تواجه الباحثين عند استخدامهم لهذا الأسلوب يحددها "ريتشارد انكر" فى أخطاء التذكر أى استرجاع المبحوث للأعمال وتوزيعها على الوقت، وخاصة بالمناطق الريفية التي تشهد اختلافاً موسمية فى أنماط النشاط وكشافته، وغير ذلك من الصعوبات كطول الوقت الذي

يستغرق فى جمع البيانات حول الأنشطة التى تؤدى على نحو غير منتظم أو متكرر، هذا فضلا عن الأخطاء التى تظهر عندما يتحدث شخص باسم شخص آخر أثناء جمع البيانات.

يضاف الى ذلك مشكلة التكلفة التى تحتاجها البحوث التى تستخدم هذا الأسلوب، فضلا عن الصعوبات المنهجية الأخرى التى يمكن أن تواجه هذا الأسلوب والتى منها أن أدوار واسهامات الأفراد الاقتصادية بالمجتمع الرفى قد اصبحت متعددة ومتباينة فى ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاشة والبعض منها يتجاوز الحيز المكاني لاقامة الأفراد كما أن ذلك التباين يرتبط بظروف الأفراد والتى يوزع جانب منها على بعض الأدوار المؤسسية وغير المؤسسية.

كما أن الاتاث بالقرية فى مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة تؤكد الملاحظات أنهم يقضين ساعات النهار فى سعى دائم لدفع عجلة الحياة بوحدة المعيشة، وعند سؤالهن عن الجهود المبذولة فى يوم غمطى لامكانية تسجيله فى قوائم النشاط الاقتصادى التى يستخدمها الباحث فى طريقه استخدام الوقت، نجدهن يسقطن من هذه الأعباء أو الجهود جزءا كبيرا، ويكتفين بذكر الأعمال التى تبدو هامة من وجهة نظرهن، وعلى الجانب الآخر فهناك من الأفراد بالقرية من يقوم بتضخيم الأدوار التى يؤديها بشكل غير موضوعى، أو يوهمون الباحث بذلك. وكثيرا ما يواجه الباحث بمشكلة اختلاف درجات أداء النشاط الواحد وفقا لمهارات الأفراد ودرجة تفرسهم فى أدائه والفروق الفردية بينهم، وتجنبنا للمبالغات التى يطلقها الافراد عن قصد أو غير قصد فى تحديد الوقت المنفق لكل نشاط يتطلب ذلك من الباحث الوقوف على كافة الأنشطة الاقتصادية التى يتم أداؤها فى نطاق مجتمع القرية والمتعلقة بالزراعة، ومحاولة الخروج بمعدلات للأداء والوقت المنفق فى هذه العمليات فى ظروف متغيرة، ولا غشاضة فى أن يستعير الباحث فى هذا المجال بعض المفاهيم التى تعرفها القطاعات الانتاجية أو الاقتصادية الأكثر تنظيما واستقرارا من مجال الزراعة، وبشكل خاص قطاع الصناعة ومن هذه المفاهيم تحليل العمل Job Analysis ، وكذلك مفهوم توصيف العمل job description ومفهوم تصنيف العمل Job Classification فمن خلال هذه العمليات يمكن الوقوف على كافة الأنشطة الاقتصادية التى تتم بالريف المصرى وكذلك الجهد المطلوب بشكل معيارى بالنسبة للعديد من العمليات فى ضوء بعض المتغيرات كنوع التكنولوجيا المستخدمة فى العمل الزراعى، وغير ذلك. ثم يتم صياغة تصنيفات للأنشطة على ضوء ذلك وكذلك مجموعة من الأدوات المنهجية التى تكمل هذه الدائرة.

كما يصبح من المفيد فى هذا الصدد اجراء مسح اقتصادى شامل للريف المصرى والأنشطة السائدة فيه ، التقليدية والحديثة ، وذلك بهدف تحديد الخصائص الانتاجية الطبيعية والبشرية بهدف الوصول الى تنميط هذه الوحدات المكونة له ، وهى القرى ، وفقا لمعايير تتصل بالانتاج أو الأنشطة الاقتصادية السائدة فيها . وعلى أساس ذلك التصنيف يتم جمع البيانات حول اسهامات الافراد كما يصبح من الملائم ايضا صياغة هذه التصنيفات فى اطار القيم الثقافية والاجتماعية السائدة والتي توجه سلوك الافراد وأقوالهم عند اجراء المسوح الاحصائية .

استخلاصات

من الواضح ان هناك صعوبات تواجه تقدير اسهامات بعض الفئات فى النشاط الاقتصادى، وذلك لما يحيط بهذا الموضوع من مشكلات متنوعة بدءا من المحددات التى يتم على أساسها تصنيف النشاط الاقتصادى فى المؤسسات الرسمية للتعداد. إذ أن هذه المحددات استعيرت من سياق اقتصادى واجتماعى مختلف عن المجتمع المصرى، ومن هذه الأسس على سبيل المثال أن النشاط لا يعتبر نشاطا اقتصاديا الا اذا قبل عائدته التسويق، واذا كان هذا المعيار قد أثبت فعاليته فى تقدير الجهود الاقتصادية للأفراد بالقطاعات الاقتصادية المنظمة أو المؤسسية باعتبارها تسير وفق علاقات مرتبة، وتتم الجهود فيها مقابل أجر محدد. الا أن ذلك المعيار لا يعد معيارا مطلقا فى مصداقيته بالنسبة لمجالات الأنشطة الاقتصادية لبعض المجتمعات التى يختلط فيها الاقتصاد ما بين اقتصاد معيشى واقتصاد السوق، فالقطاع الزراعى يتم الانتاج فيه فى اطار وحدات المعيشة ويخصص جزء منه لاشباع حاجات الأفراد ويتم تسويق الجزء الآخر.

وبالرغم من أهمية هذا الموضوع الا أنه لم يحظ بالبحث والدراسة ربما لصعوبته، أو لانفصال نطاق البحث فى بعض الروافد المعرفية عن بعضها، واغتراب البعض الآخر عن مشكلات الواقع الاجتماعى ومن ثم ظلت مناطق غير مطروقة للبحث فى ذلك الواقع.

وفى هذا السياق تصبح الحاجة ماسة الى التضافر المنهجى لرصد هذه الظاهرة ذات الأبعاد المتعددة، فالنهج الانثروبولوجى يمكن أن يقدم اسهاماته فى هذا الصدد من خلال ما يتسم به من كفاءة فى رصد الواقع والاتقرب منه ومعايشته وملاحظة ما يدور فيه من خلال بقاء الباحثين لفترات طويلة بالمجتمع، ومن ثم فيمكن أن تؤدى الاستعانة به عند دراسة النشاط الاقتصادى واسهامات بعض

الفئات التى لا تظهر فى احصاءات القوى العاملة فى مصر الى تقديم صورة اكثر واقعية حول الأدوار التى يؤديها هؤلاء الأفراد، كما يمكن أن يد هذا المنهج القائمين بالمحصر أو بالمسوح الاقتصادية باطار أشمل لفهم خريطة تقسيم العمل بالريف فى ضوء المتغيرات المعاصرة التى يمر بها، وكذلك كيفية توزيع الأدوار على الأفراد.

كما أن الاقتصاد كعلم يمكن أن يقدم تحديدا أكثر واقعية عن مفهوم النشاط الاقتصادى فى سياق ثقافى مصرى لا بشكل مطلق كما صاغه رواد الفكر الكلاسيكى بشكل مبكر وظل مرجها لذلك المفهوم حتى وقتنا الحاضر.

وكذلك الاحصاء كعلم له وسائله الكمية وتحليلاته المستخدمة فى هذا الصدد. وغير ذلك من الروافد المعرفية كالمحاسبة القومية. والأمر اذن يحتاج الى أن يتفهم الباحثون من مختلف هذه الفروع المعرفية وجهة نظر بعضهم البعض.

ويبدو أن مثل هذه المشكلات قد حسمت فى كثير من المجتمعات المتقدمة من خلال الأجر الذى يدفع مقابل الجهد المبذول فى الوقت المحدد، بينما ظلت هذه المشكلات تعانى منها الكثير من مجتمعات العالم الثالث. وتكمن خطورة هذه المشكلة فيما تقدمه من بيانات اقتصادية مضللة حول العمل والتعطل، ويؤثر ذلك بشكل مباشر على جهود التخطيط لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المراجع

- ١) فوزى عبد الرحمن. الاثروبولوجيا الاقتصادية - النظرية - المنهج - التطبيق، مطبعة الفجر الجديد، القاهرة، ١٩٩٢ .
- ٢) وداد مرقص. قراءة تحليلية لسكان مصر، تعداد ١٩٨٦: القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٨٨ .
- ٣) الجهاز المركزى للتنمية العامة والاحصاء. التعداد العام للسكان والاسكان، محافظة الدقهلية، قرية ستمائى ١٩٧٦، ص ٣٩٩

- ٤ (محمود عبد الفضيل. مقدمة فى المحاسبة القومية، القاهرة: دار النهضة، ١٩٨٢)
- ٥ (L. Sullivan; Korayem, In Women and Work in the Arab World, Cairo Press in Social Science, V. 4, Monograph, 4. 1981.
- ٦ (Bereria, Lourdes, (ed.) Women and Development, the Sexual Division of Labour in Rural Society, New York, 1982, p. 120.
- ٧ (علياء شكرى وآخرون. المرأة فى الريف والحضر، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨)
- ٨ (رتشارد انكر. المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث، ترجمة علياء شكرى وآخرين، دار الثقافة: القاهرة، ١٩٨٥)

مراجع أخرى

- ٩ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، دليل التصنيف العربى للمهن، ١٩٦٩ .
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، سوق العمل فى مصر، قطاع الزراعة والصيد، ١٩٨٥
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة بمصر من سنة ١٩٥٢ - ١٩٧٠، ١٩٧١
- ١٠ . Acharya, Meana: Time Use Data and Living Standard Measurement. Study Working Paper, No. 18, The World Bank, July, 1985.
- ١١ (Young, Kate : Modes of Appropriation and Sexual Division of Labour : A Case Study from Oaxca-Mexico in Annette Kuhn and Ann Maire Walpe (eds.): Feminism and Materialism : Women and Modes of Production . London : Bouldge and Kegan Paul, 1977 .

| ملاحظات | الشاركون في النشاط | مكان النشاط | | طبيعة النشاط | | الاجر المدفوع | | عدد ساعات أو عدد ساعات عمل اليوم النشاط على مدار السنة | عدد ساعات النشاط خلال الشهر | عدد ساعات النشاط الاسبوع الماضي | عدد ساعات النشاط في الاسبوع | قائمة النشاط |
|---------|--------------------|-------------|-------------|--------------|----------|---------------|-----|--|-----------------------------|---------------------------------|-----------------------------|---|
| | | خارج المنزل | داخل المنزل | الاتحاح | الاتحلال | بدني | أخر | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | ١- زراعة محاصيل الأسرة : - تجهيز الارض الزراعية - متابعة الزراعة - المشاركة في الحصاد والتخزين ٢- رعاية الماشية للأسرة - رعاية الماشية - منتجات الالبان ٣- العمل للأسرة داخل المنزل - أعمال منزلية - تربية دواجن الاستهلاك - صناعة القرد من روث الميراثات - رعاية الاطفال - صناعة الخبز ٤- العمل للأسرة خارج المنزل - جلب المياه - تعامل مع السوق |

اسم القائم بالعمل :
 صلة القرابة برب الأسرة :

تابع جدول نشاط افراد الاسرة او الوحدة المنزلية

| ملاحظات | التشاركين في النشاط | مكان النشاط | | طبيعة النشاط | الاجر المدفوع | | عدد ساعات أو مشاركات على مدار الاسبوع | عدد ساعات النشاط خلال الشهر | عدد ساعات النشاط الاسبوع الماضي | عدد ساعات النشاط في الاسبوع | نائمة النشاط |
|---------|------------------------|----------------|----------------|--------------|---------------|-------------|--|-----------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------------|---|
| | | خارج المنزل | داخل المنزل | | بدين أجر | بأجر غير | | | | | |
| | | | | | | | | | | | ٥- العمل للغير بأجر - في أعمال الزراعة - في أعمال غير الزراعة - بالقطاع العام - بالعمومية ٦- العمل للثلاث (بدر وحلا) |
| | | | | | | | | | | | - مشروعات زراعية - مشروعات تجارية - مشروعات حكومية - مشروعات صناعية - صيد الاسماك - رعى الاغنام - تربية الماشية - تربية الدواجن - تربية النحل - أعمال للثلاث داخل المنزل - أعمال للثلاث خارج المنزل - أعمال اخرى |

من الاصدارات الحديثة
لمعهد التخطيط القومى

تحرير القطاع الصناعى فى مصر فى ظل
المتغيرات المحلية والعالمية

الباحث الرئيسى : د. راجية عابدين سلسلة قضايا التخطيط